

الأردن وحركة السلفية الجهادية 1991-2002م (اغتيال الدبلوماسي الأمريكي لورنس فولبي دراسة حالة)

أحمد خليف العفيف، محمد عبد الكريم محافظة *

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بحث الحركة السلفية الجهادية في الأردن، من حيث بيان إطارها الفكري المتطرف، ودراسة نشاطها العسكري المتمثل بعملية اغتيال الدبلوماسي الأمريكي لورنس فولبي، إضافة إلى طبيعة الظروف الدولية والإقليمية والمحلية، المؤثرة في نشأتها وتطورها في الأردن خلال الفترة الممتدة من عام 1991-2002، بشكل جعل منها تياراً فكرياً وحركياً منظماً، شكّل تهديداً واضحاً لأمن الدولة الأردنية واستقرارها من جانب، وبيان استراتيجية الدولة في مواجهة هذا التحدي من جانب آخر، وذلك من خلال اعتماد المنهج التاريخي التحليلي المستند على العديد من المصادر والمراجع الأولية. وتبين من خلال الدراسة، أنه على الرغم من جدية الدولة الأردنية، ومهنتها العالية وخاصة الأمنية، في اختراق العديد من التنظيمات الإرهابية وتفكيكها قبل تنفيذ مخططاتها. إلا أن ذلك لم يمنع الفكر السلفي الجهادي - كفكر متطرف معادٍ للدولة - أن يصبح أمراً واقعاً مشكلاً تحدياً أمام الدولة وسياساتها، وذلك بفعل ثلاثة عوامل رئيسة هيأت المجال أمام تصاعد تأثير هذا الفكر وهي: أولاً: التغيرات الدولية والإقليمية الخطيرة وانعكاساتها السلبية على الأردن، بشكل يفوق حجم قدرة الدولة الأردنية على معالجتها وبشكل خاص الاقتصادية. ثانياً: تركيز الدولة في مواجهة التطرف على الجانب الأمني العلاجي أكثر من الجانب الفكري الوقائي الذي يتم من خلاله محاصرة الخطاب السلفي الجهادي المتطرف وإضعاف تأثيره. ثالثاً: عدم مصداقية العديد من المسؤولين والتزامهم في تطبيق التشريعات وسياسات الدولة العليا على أساس مبدأ العدالة والمساواة، مما أدى إلى إيجاد حالة من عدم الثقة بمؤسسات الدولة عند العديد من الأفراد والجماعات ممن كانوا في غالبيتهم مهيبين أصلاً، بحكم تكوينهم النفسي والاجتماعي، لتقبل الفكر المتطرف واستعداد الدولة ومناهضة سياساتها.

الكلمات الدالة: سلفية، جهادية، تطرف، إرهاب، الأردن.

المقدمة

تعرضت الدولة الأردنية منذ بدايات نشأتها لعدة محاولات إرهابية، محرّكة من قوى ومراكز متعددة، تراوحت ما بين الصهيونية العالمية والقوى اليسارية العربية، والأيديولوجيات الدينية المتطرفة. وعلى الرغم من الاختلاف الكبير بين هذه القوى من حيث الفكر والتنظيم، والأهداف، إلا أنّ جميعها سعى إلى العبث بأمن الأردن واستقراره لتوفير البيئة الملائمة التي يتمكن من خلالها تحقيق أهدافه. وكان من أخطر القوى الإرهابية التي شكلت مع نهايات القرن العشرين تهديداً واضحاً لأمن الأردن واستقراره ما عرف بالأدبيات السياسية المعاصرة بتيار "السلفية الجهادية".

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من خلال بحث مرحلة من تاريخ السلفية الجهادية في الأردن، لها خصوصية متميزة عن المراحل السابقة واللاحقة لها وهي الفترة التي تبدأ بعام 1991، حيث بدأت السلفية الجهادية تتبلور بشكل واضح في الأردن كتيار فكري له خصوصية متميزة إلى عام 2002 حيث دخل نشاطها في مرحلة تحول واضح مختلف عن السابق من حيث التخطيط والتنفيذ. كما اتضح ذلك من خلال عملية اغتيال الدبلوماسي الأمريكي "لورنس فولبي". ومن جانب آخر تبرز أهمية الدراسة من خلال إعطاء تصور شامل عن طبيعة الظروف والأوضاع السلبية التي أحاطت بالأردن

* كلية الهندسة التكنولوجية، جامعة البلقاء التطبيقية؛ كلية الآداب، الجامعة الهاشمية، الأردن. تاريخ استلام البحث 2017/8/20، وتاريخ قبوله 2018/10/28.

التي أسهمت إلى حد كبير في نمو وتصاعد نشاط حركة السلفية الجهادية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إيجاد تصور شامل، وفق أسس منهجية علمية لأبعاد الفكر السلفي الجهادي، وطبيعة الظروف والعوامل التي فتحت المجال أمامه في الأردن من جانب، ومدى قدرة الدولة الأردنية ومنهجيتها المتبعة في مواجهة هذا التحدي الذي أصبح يشكل تهديداً واضحاً لأمنها واستقرارها السياسي والاجتماعي من جانب آخر.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في الوقوف على أبعاد الفكر السلفي الجهادي في الأردن والعوامل التي ساعدت على انتشاره كفكر معادٍ لسياسات الدولة الأردنية خلال العقد الأخير من القرن العشرين، على الرغم من قوة بنى مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية وسلامتها، وثارَت من هذه الإشكالية عدة تساؤلات تتمثل بما يلي:

1. ما طبيعة الظروف التي أدت إلى تهيئة بيئة ملائمة للفكر السلفي وما مدى نجاحه؟ وما هي أهدافه؟
2. ما قدرة النظام السياسي الأردني ومؤسساته الأمنية على مواجهة النشاط الفكري والحركي للتنظيم؟
3. ما مدى استعداد الشعب الأردني لتقبل الفكر الديني المتطرف؟

هيكلية الدراسة:

تمت دراسة الموضوع من خلال تقسيمه إلى ثلاثة محاور رئيسية:

- الأول: بحث في التطور التاريخي للفكر السلفي لبيان أبعاده بين الأصالة والمعاصرة والعلاقة بين السلفية التقليدية والسلفية الجهادية.

- الثاني: بحث في نشأة السلفية الجهادية وتطورها في الأردن من حيث بيان طبيعة الظروف والأوضاع التي ساعدت على تهيئة البيئة الملائمة لانتشار هذا الفكر من جانب، وإبراز الموقف الأردني الرسمي في مواجهة السلفية الجهادية أمنياً وفكرياً.

- الثالث: بحث في حادثة اغتيال الدبلوماسي الأمريكي "لورانس فولبي" كدراسة حالة تجسد فكر التنظيم على أرض الواقع، وتعكس مدى قدرة الدولة الأردنية في التعامل معه وتحجيم انعكاساته السلبية كتيار أصبح وجوده أمراً واقعاً لا يمكن إنكاره.

منهجية الدراسة:

لقد تمت معالجة مشكلة البحث من خلال اعتماد المنهج التاريخي المستند على عدد من المصادر الأولية والمرجعية. كما أخذ بمنهج النظم واعتماد المنهج التحليلي في سياق معالجة المضمون، ولا بد من الالتفات إلى المنهج القانوني كون هناك صراع بين مؤسسة الدولة القانونية (الشرعية) وبين الخارجين عن القانون.

المحور الأول:

الفكر السلفي بين الأصالة والمعاصرة

أ. التطور التاريخي للفكر السلفي:

كشفت الدراسات المختصة بالفكر السلفي، عن وجود خلاف كبير بين الفرق والمذاهب الإسلامية في تحديد معنى محدد لمصطلح "السلفية" حيث يوافق المصطلح الكثير من الغموض في دلالاته المعرفية ونشأته والتطورات التي داخلته (عبد الغني، 2006، ص 11). كما برزت في الوقت نفسه اختلافات جوهرية، بين التيارات السلفية المتعددة، حول شرعية من هو "السلفي"؟ إضافة إلى الاختلاف فيما بينها حول منهجها في تعريف "الواقع السياسي"، واستراتيجيات "الإصلاح والتغيير"، وذلك لكونها تشكل في كثير من الأحيان، تيارات متضاربة في فكرها واتجاهاتها السياسية، وإن كانت الأصول الفقهيّة التي تنطلق منها واحدة، وهذا ما جعل مصطلح "السلفية" فضفاضاً يختلف تعريفه بين الباحثين (أبو رمان، 2014، ص 33).

يعود مفهوم مصطلح "السلفية" في اللغة إلى الجذر (سَلَف) بفتح السين واللام، أي بمعنى الآباء والأجداد (ابن منظور، ج 6، 2010، ص 103). أما في الاصطلاح فإن الشائع والمستقر نسبياً، لمفهوم "السلف" يشير إلى الاتجاه الإسلامي الذي يدعو إلى الاقتداء بالسلف الصالح ممثلين بأهل القرون الإسلامية الثلاثة الأولى من الصحابة والتابعين، واتخاذهم قدوة ونموذجاً مثالياً لحياة

المسلمين المعاصرة (جدعان، 1988، ص 61).

وعلى الرغم من تسليم معظم المذاهب الإسلامية بهذا المفهوم، إلا أن التطور التاريخي أسهم في ولادة سلفيات متعددة ومتباينة من حيث الفكر والمنهج المتبع لتحقيق أهدافها (عبد الغني، 2008، ص 11). لذلك من أجل الوصول إلى فهم صحيح لمفهوم السلفية الجهادية ومدى اختلافه مع مفهوم السلفية بمدلولها العام، لا بد من العودة إلى بدايات بروز هذا الفكر.

فعلى الرغم من أن جذور السلفية بمعناها العام ظهرت عند الإمام أبي حنيفة والإمام مالك في سياق المجادلات التي وقعت مع المعتزلة وغيرهم من الفرق الإسلامية المتأثرة بالفلسفة اليونانية (أبو رمان، 2014، ص 35)، إلا أن بروزها جاء واضحاً على يد الإمام أحمد بن حنبل في الربع الأول من القرن الثالث الهجري، حيث دعا لمواجهة حالة الانقسام التي أصبحت عليها الأمة الإسلامية زمن الخليفة المأمون - تجنباً للصراع الواقع بين الفرق الإسلامية - إلى عدم الاحتكام إلى أهل الرأي الذي قالت به المذاهب الأخرى، والرجوع إلى القرآن الكريم وفهمه بحرفيته بعيداً عن أي تأويل مجازي (عمارة، 1997، ص 120). وتعدّ محنة القول بخلق القرآن لحظة تاريخية حاسمة في بلورة النزعة السلفية في مواجهة النزعة العقلية التي تقوم على مبدأ التأويل بدلاً من التسليم بظاهر التنزيل (هنية، 2010، ص 37). وفي إطار التطور التاريخي للسلفية، تتمثل حقبة ابن تيمية خلال النصف الثاني من القرن السابع الهجري تطوراً مهماً في تشكيل الإطار العقائدي والمعرفي للسلفية، إذ زحرت تلك الحقبة بالصراعات المذهبية بين التيارات الإسلامية المتعددة السنية والشيعية بكل تفرعاتها، إضافة إلى تعرض العالم الإسلامي للغزو الخارجي المغولي والصليبي (حجازي، 2013، ص 34).

وقد شكلت مدرسة ابن تيمية، من خلال تصديها لأراء أهل البدع الدخيلة على الدين عند أتباع الفرق الشيعية والقرية والباطنية والصوفية وغيرها، البوصلة الموجهة للفكر السلفي لاحقاً، حيث تبلور من خلالها النهج الذي يحكم هذا الفكر، ووصل إلى أوج نضوجه واكتماله عندما قام بشكل رئيس، على محاربة كل الأفكار والسلوكيات التي تمس نقاء عقيدة التوحيد، حيث اعتبرها السبب الرئيس في تدهور العالم الإسلامي في ذلك الوقت.

وعلى المستوى السياسي أكد فكر ابن تيمية السلفي أن تحقيق النجاح للأمة الإسلامية لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كان الجانب الديني والسياسي كلاً واحداً لا يمكن الفصل بينهما، معتبراً أن أهم وظائف ولاة الأمر، خدمة الدين وترسيخ الفضيلة داخل الأمة من خلال تطبيق الحدود، وخوض الجهاد خارج ديار الإسلام الذي ساوى بينه وبين الصلاة. وفي الوقت الذي اعتبر فيه ابن تيمية أن أهم واجبات ولاة الأمور محاربة الكفار المعادين للأمة، نجد أنه يتشدد في إظهار واجب الطاعة لهم وعدم جواز الخروج عليهم بأية حال من الأحوال إلا إذا ثبت عليهم الكفر البواح (أبو رمان، 2014، ص 45).

وفي العصر الحديث برزت السلفية الوهابية التي تشكل المحطة الثالثة في إطار التطور التاريخي للفكر السلفي، على يد الشيخ محمد بن عبد الوهاب في القرن الثامن عشر في الجزيرة العربية، الذي انطلق في فكره من اعتبار عقائدي يقوم على أساس التمسك بظاهر النص، معتبراً التوحيد أساس الإسلام، وأنه لا يجوز توجيه جزء منه لغير الله. وبرأيه لا يمكن تجسيد الإيمان الحقيقي إلا من خلال "عقيدة الولاء والبراء" التي تعني حب الله والرسول صلى الله عليه وسلم وجميع الموحدين ونصرتهم. أما البراء فيعني بغض الكفار ومجاهدتهم بالقلب واللسان (عبد الغني، 2006، ص 54). ووفقاً للفكر السلفي الوهابي ينقسم العالم إلى قسمين متضادين، الأول: مؤمن يتمثل بأهل التوحيد، والثاني كافر يتمثل بكل من يخرج عن التوحيد. وقد قادته هذه الرؤية إلى التوسع في تكفير الآخر على ضوء ما عرف بالأدبيات الوهابية بنواقص الإسلام أو قواعد التكفير العشرة⁽¹⁾ (السيد، 2007، ص 10)، وهذا ما دفعها إلى محاربة كل البدع والتقاليد المخالفة برأيها للشريعة الإسلامية، على اعتبار أنها من أعمال الشرك والكفر مثل زيارة القبور، والتصوف وحلقات الذكر، والإيمان بالأولياء، وزيارة الأضرحة، وعلى الرغم من أن السلفية الوهابية تشكل فرقة حنبلية إلا أنها دعت إلى تجاوز كل المذاهب التي سبقتها والعودة إلى الاجتهاد بالاستناد إلى نص القرآن والسنة (أبو رمان، 2014، ص 45).

وخلاصة الأمر، يلاحظ الدارس أن هناك تدرجاً بين المحطات الثلاث التي تبلورت من خلالها العقيدة السلفية، حيث انتقلت من التساهل النسبي عند ابن حنبل إلى الانتقاد النظري الجذري عند ابن تيمية، وصولاً إلى استخدام القوة عند ابن عبد الوهاب (عبد الغني، 2008، ص 50).

ومع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، تبلور ما يسمى "بالسلفية الإصلاحية العقلانية"، وعلى الرغم من تأثرها إلى حد كبير بالسلفية التاريخية من خلال عدة زوايا، وتحديداً في مجال العودة إلى المصادر الإسلامية الرئيسية ممثلة بالقرآن الكريم

¹ وهي: الشرك في عبادة الله، والوساطة بين العبد والخالق، وعدم تكفير المشركين، والاعتقاد بأن هدى غير النبي أكمل، وبغض أشياء جاء بها الرسول صلى الله عليه وسلم، ومناصرة المشركين، والاستهزاء بشيء من الدين، والإعراض عن الدين وعدم تعلمه.

والسنة النبوية الشريفة، ورفض جميع البدع ومواجهة الإغراق الصوفي (جدعان، 1988، ص80)، إلا أن المحور الرئيسي لها ركز على نبذ التقليد وفتح باب الاجتهاد ورفض التعصب المذهبي، ونظراً لتزامن ظهور حركة السلفية الإصلاحية مع انهيار الدولة العثمانية وبداية حركة الاستعمار الحديث، فقد أصبحت إشكالية التقدم والإصلاح والتحديث الهدف الرئيس لرواد هذه المدرسة، وقد سعوا في سبيل ذلك، إلى المزاجية بين نزعتهم العقلانية المتأثرة بالعلوم الغربية الحديثة من جهة، ومبادئ السلفية الوهابية الداعية إلى التوحيد من جهة ثانية، إضافة إلى الدعوة إلى تحرير النص الديني من التعصب المذهبي الذي كان منتشرراً لدى العديد من المدارس الإسلامية (أبو رمان، 2010، ص 15).

لذلك دعت السلفية الإصلاحية - بهدف تحقيق نهضة الأمة - إلى ضرورة الاقتباس من الغرب في مجال الصناعات والعلوم المادية، ولم تكن بالاهتمام بالجانب العقائدي، بل أعطت اهتماماً آخر في جوانب الحياة المادية (أبو رمان، 2014، ص 49). ومنذ ستينات القرن العشرين عاد نجم التيارات السلفية بالصعود والانتشار في العالم العربي وبصورة متميزة، في كثير من جوانبها عن المراحل السابقة (جريدة الحياة، 15/نيسان/2014م). وقد تجسد الفكر السلفي خلال هذه المرحلة بما اصطلح على تسميته بـ"السلفية التقليدية" أو "العلمية" أو "المحافظة"، وقد مثلها خلال هذه المرحلة هيئة كبار العلماء في السعودية بزعامة كل من ابن باز ومحمد بن صالح العثيمين (هنية، 2010، ص 37)، وكان الاتجاه العام لهذا التيار الحفاظ على علاقة وطيدة بين آل سعود والحركة السلفية التي أصبحت ركناً من أركان الدولة السعودية المعاصرة، حيث تولت الهيئة رعاية الجانب الديني الشرعي للدولة، ونزع الشرعية عن كل من يحاول الخروج عليها. وقد تعززت مكانة هذا التيار في السعودية والمنطقة العربية بسبب طرحه الداعي إلى طاعة ولاية الأمور ورفض الاشتغال في السياسة والتركيز على الجانب الديني (الوادعي، 2003، ص 9).

وقد تعزز هذا الاتجاه أكثر بعد أن انبثق منه تيار سلفي جديد في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، وكان من أبرز رواده محمد بن أمان الجامي⁽²⁾ الذي اشتهر اتباعه - الذين أطلق عليهم فيما بعد "بالجامية" - بالتعصب للسلفية واتخاذ مواقف متشددة من الجماعات الإسلامية الأخرى المعارضة للحكومات والالتزام بالطاعة والولاء لولاة الأمر إضافة إلى الابتعاد الكامل عن العمل السياسي وتشكيل الأحزاب التي اعتبرها بدعاً دخيلة على الدين (الجامي، 2009).

وقد برز خلال هذه المرحلة تيار سلفي آخر يتفق مع السلفية التقليدية في العقائد والمواقف المعرفية والفكرية والأحكام الشرعية، إلا أنه يختلف معها في التعامل مع الشأن السياسي، إذ سعى إلى المزاجية بين السلفية والسياسة من خلال الدعوة إلى ضرورة الدخول في مضمار العمل السياسي وتشكيل الأحزاب وتبني الوسائل الحديثة في التغيير بوصفها مصلح مرسل لا يمكن الاستغناء عنها، مشدداً في الوقت نفسه على طاعة ولي الأمر وعدم اللجوء إلى العنف، والالتزام بالخط السلمي في الدعوة، وقد سمي أتباع هذا الاتجاه "بالسروريين" نسبة إلى مؤسسة الشيخ محمد بن سرور⁽³⁾ أو بـ "مشايخ الصحوة" (جريدة الحياة، 2014)، وتأتي أهمية هذا التيار كونه من أوائل التيارات السلفية المعاصرة التي دعت إلى المشاركة السياسية في الوقت الذي كانت فيه أغلب الجماعات السلفية تعزل العمل السياسي (عبد الخالق، 2006، ص337).

ومع بداية التسعينيات من القرن العشرين، وعلى وقع الاختلاف الفكري والسياسي العربي والإسلامي من حرب الخليج الثانية، برز تيار سلفي جديد في السعودية شكل تطوراً جديداً في مسار الفكر السلفي، وفقاً لما أعلنه عن عدم جواز الاستعانة بالغرب على أثر قرار السعودية باستدعاء قوى التحالف الدولي لتحرير الكويت وضرب العراق. وقد عرف هذا التيار باسم "تيار الصحوة"⁽⁴⁾ الذي مزج في خطابه بين الدعوة إلى الجدية في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية والدفاع عن هوية البلاد في مواجهة القوى الليبرالية من جهة، والمطالبة بإصلاحات سياسية، تُعزِّزُ مناخ الحريات العامة والمشاركة السياسية والحد من الفساد من جهة أخرى (الرفاعي، 1995، ص 22). وعلى الرغم من أن حركة الصحوة انحدرت من رحم السلفية الوهابية السعودية، إلا أنها قدمت خطاباً فكرياً مختلفاً في عدة جوانب، عن الخطاب السلفي التقليدي، من حيث النظرة إلى نظام الحكم السعودي، والعمل السياسي والعلاقة مع الحركات السياسية الأخرى (أبو رمان، 2014، ص 58). كما شهدت هذه المرحلة أيضاً تزاوجاً آخر بين الفكر السلفي التقليدي والفكر

² هو عالم دين حيشي جاء إلى السعودية في سبعينيات القرن العشرين، وعمل مدرساً في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة.

³ هو محمد بن سرور بن نايف زين العابدين، رجل دين سوري غادر سوريا في نهاية السبعينيات من القرن العشرين، بعد أن اشتدت الوطأة الأمنية على الإخوان المسلمين وأصبح مدرساً في جامعة الإمام محمد بن سعود، ثم انتقل بعدها إلى بريطانيا وأسس مركز دراسات السنة النبوية، وأطلق مجلة السنة التي كانت محظورة في معظم الدول العربية.

⁴ ظهر على رأس هذا التيار د. سفر الحوالي، وسليمان العودة، وعائض القرني، وناصر العمر.

الجهادي المسلح برز في أوضح صوره الحركية من خلال "تنظيم القاعدة" بزعامة أسامة بن لادن. وقد جمع هذا التيار بين الفكر السلفي الوهابي التقليدي، وفكر سيد قطب الجهادي حيث أقام تركيزه على مبدأ "الحاكمية" واختيار طريق "الجهاد" بوصفه الوسيلة المشروعة الفاعلة في التغيير، سواء مع الأنظمة العربية التي يعدّها التنظيم "العدو القريب" أو الولايات المتحدة والغرب "العدو البعيد"، وذلك وفقاً لنظرية انطلق منها فحواها تكفير كل هذه الأنظمة ما دامت لا تحكم بشرع الله (أبو رمان، 2010، ص 255).

ب. العلاقة بين السلفية التقليدية والسلفية الجهادية:

تعود بدايات الفكر السلفي الجهادي إلى مرحلة الستينيات من القرن العشرين، حيث بدأت صياغته الأولى، على يد سيد قطب في إطار مسارات الصراع بين الرئيس المصري جمال عبد الناصر مع جماعة الإخوان المسلمين. وخلال عقد السبعينيات من القرن نفسه، اندفع هذا الفكر قدماً نحو الأمام من خلال عدد من المفكرين المتأثرين بفكر سيد قطب وأبي الأعلى المودودي⁽⁵⁾ الذين قاموا بإنشاء فكر سلفي جديد تأطر تنظيمياً في عدة جماعات حركية كان من أهمها "جماعة الجهاد" بزعامة أيمن الظواهري⁽⁶⁾. وبانتقال هذا الفكر إلى أفغانستان اكتملت معالمه خاصة بعد دخول عبد الله عزام⁽⁷⁾ على الخط كمنظر للفكر الجهادي، وكان عزام أول من استخدم المصطلح عام 1987م بغرض توحيد صفوف السلفيين العرب وغيرهم في أفغانستان مع نهايات خروج الروس منها (السيد، 2007، ص 10).

وبانتهاء الحرب الأفغانية، كانت الجماعات التي اعتنقت فكر السلفية الجهادية، قد اكتسبت خبرة قتالية عالية من خلال التعامل مع بؤر التوتر في العالم الإسلامي كمجاهدين في أفغانستان والبوسنة والشيشان مما أعطاها مزيداً من الشعبية والأنصار (أبو رمان، 2014، ص 60).

لقد شكلت حرب الخليج الثانية عام 1991، البداية الحقيقية لبلورة التيار في المنطقة العربية؛ كردة فعل على قرار السعودية باستقدام قوات التحالف الدولي لضرب العراق (عبد الغني، 2010، ص 319). فقد وضع هذا القرار النظام السعودي الحاكم في مأزق كبير، وبخاصة أنه كان يقيم شرعيته في الحكم على الأيديولوجية السلفية الوهابية التي ترفض الاستعانة بدولة كافرة (أمريكا) وفق المنظور السلفي لقتال دولة مسلمة ممثلة بالعراق. ولتجاوز هذه المشكلة لجأ النظام السعودي إلى استصدار فتوى من المؤسسة الدينية السلفية الوهابية ممثلة "بهيئة كبار العلماء" تجيز الاستعانة بالأمريكان، إلا أن التمايزات الداخلية التي ينطوي عليها الحقل الديني في السعودية حالت دون اتخاذ موقف موحد من الفتوى، حيث وقع الخلاف بين الهيئة وعدد من العلماء الراضين لموقفها⁽⁸⁾ والذين اتخذوا منذ البداية موقفاً معارضاً اتسم بالحدة لدرجة تكفير النظام على الملأ. وقد شكل هذا الموقف نقطة الانطلاق الأولى للسلفية الجهادية كتيار فكري يقوم على مواقف محددة مرتبطة بسياسات الحكم العربية، ويشكل خروجاً واضحاً عن الخط السلفي التقليدي من حيث المنهج والرؤية والأهداف (السيد، 2007، ص 11).

وبعد حرب الخليج توسعت حركة السلفية الجهادية بنشاطها في كل أنحاء العالم، بسبب ارتباطها العضوي بتنظيم القاعدة. لقد تهيأت خلال العقدين السابقين لحرب الخليج جملة أسباب أثرت إلى حد كبير على بروز السلفية الجهادية كتيار سلفي جديد تمثل أهمها بامتزاج عناصر من السلفية الوهابية العقائدية بالسلفية القطبية الأكثر تسيساً، وقد حدث هذا الأمر من خلال مرحلتين أساسيتين. المرحلة الأولى: عندما استقطبت السعودية الآلاف من كوادر الإخوان المسلمين المصريين والسوريين الفارين من أنظمة حكمهم اليسارية وفتحت أمامهم العديد من المؤسسات خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، الأمر الذي أدى إلى حدوث نوع من التكيف بين السلفية الوهابية والقطبية نتج عنه الاتجاه السروري (أبو رمان، 2014، ص 42) كنسق فكري سلفي متميز عن السلفيات السابقة يجمع بين الطابع العقدي السلفي والطابع السياسي القطبي، وقد ارتكزت عملية التوفيق بين طرفي المعادلة (الوهابية والقطبية) إلى ترسيخ "عقيدة الولاء والبراء" لتحل محل فكرة "الحاكمية" التي اتكأ عليها طويلاً التيار القطبي (حجازي، 2013، ص 50)، وذلك لتجنب شبه الخوارج الذين رفعوها شعاراً لهم، في أثناء الفتنة الكبرى (المرصد العربي، 2013، ص 1).

لقد أدت المزوجة بين الوهابية والقطبية إلى ولادة تيارين جديدين، الأول: فكري، تمثل بمجموعة من دعاة السلفية الجهادية

⁵ هو عالم مسلم من أصول هندية، أسس الجماعة الإسلامية التي كانت تدعو إلى الإصلاح الشامل على أساس الفهم الصحيح للإسلام المستند إلى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

⁶ هو زعيم التنظيم الجهادي الإسلامي بمصر، ومن أبرز قيادات تنظيم القاعدة بعد أسامة بن لادن.

⁷ أستاذ جامعي من أصول فلسطينية درس في العديد من الجامعات العربية، وفي عام 1989 أسس مكتب خدمات الأفغان العرب.

⁸ منهم حمود الشعبي، وسليمان العودة، وسفر الحوالي.

النظرية من أتباع تيار الصحوة السعودي، والثاني: حركي، اتجه نحو مزيد من التبلور بتأثير العديد من الدعاة الجدد في كل من مصر والأردن وسوريا والسودان (عبد الغني، 2008، ص 7).

المرحلة الثانية: تمثلت بحرب أفغانستان التي أطلقت موجات جهادية إسلامية تمت برعاية أمريكية ومشاركة عدد من الدول الإسلامية كانت السعودية محوراً رئيساً فيها. وبرز خلال هذه المرحلة تنظيم القاعدة كترجمة واضحة "لعقيدة الولاء والبراء" الممزوجة بالتنظير القطبي التكفيري، وقد تزعم هذا التيار السلفي الوهابي ابن لادن والقطبي أيمن الظواهري، وقبله عبد الله عزام الإخواني الفلسطيني الذي كان له تأثير كبير على الأفغان العرب (أبو رمان، 2014، ص 48).

ومما هو جدير بالقول إن تحول السلفية الجهادية إلى قوة تشكل تهديداً على أمن المنطقة، ما كان له أن يتم لولا السياسات الأمريكية في ظل سياسة القطب الواحد وانحيازها الصريح إلى الجانب الصهيوني، ومما عزز قوة هذا التيار الغزو الأمريكي للعراق وتحويل أراضيه لبيئة ملائمة لنمو الحركات الإرهابية (عبد الغني، 2008، ص 14).

ج. الإطار الفكري للسلفية الجهادية:

تعد السلفية الجهادية من أبرز التيارات السلفية، وتأتي بالترتيب الثاني بعد السلفية التقليدية الدعوية، وقد برزت نتيجة للمزوجة بين السلفية الوهابية والقطبية الإخوانية (الجزيرة نت، 2011)، وترتكز القاعدة الرئيسية لفكر هذا التيار على الولاء لعقيدة الإسلام والبراء من أية أفكار بشرية، وأن الإسلام عقيدة وشريعة لا تقبل التأويل بغض النظر عن المكان والزمان والبيئة (السيد، 2007، ص 11). كما تستند في فكرها إلى مبدأ "الحاكمية لله" وفق رؤية سيد قطب التي تكفر النظم السياسية العربية كافة واعتبارها مرتدة وأجب قتالها (ابن الحسين، 2011، ص 82). وعلى الرغم من أن هذا القول يناقض أهم الأصول التي يستندون إليها ممثلة برأي ابن تيمية الذي لا يقر الخروج على ولاة الأمر ما داموا يقرون بالإسلام. كما يكفر التيار جميع مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والعالمين بها رغم ادعائهم بالإسلام وأداء شعائره (عبد الغني، 2006، ص 72).

وتقوم نظرة التيار للعالم على أساس تقسيمه إلى قسمين هما: دار الإسلام ودار الكفر لتسوية الأحكام والفتاوى واعتبار الجهاد هو العمود الفقري لفكر التيار، وأن التغيير والإصلاح لا يمكن أن يتما إلا من خلال العمل المسلح وإباحة استخدام كل وسائل العنف بما فيها العمليات الانتحارية التي يسمونها (استشهادية)، حتى ضد المواطنين المدنيين بسبب رضاهم وسكوتهم على الحكام، إضافة إلى إجازة قتل غير المسلمين على الإطلاق دون تمييز. وقد شكل هذا الموضوع أهم محاور الخلاف مع بقية علماء المسلمين الذين يحرمون قتل المدنيين حرمة قطعية (حجازي، 2013، ص 14).

ومما يميز فكر السلفية الجهادية عن غيرها من السلفيات، إضافة إلى إعلان جاهلية المجتمعات المعاصرة وتكفير الأنظمة الحاكمة، الإعلان الصريح أيضاً أن الجهاد المسلح هو السبيل الوحيد للتغيير، ورفض أي طريق آخر لإقامة دولة الخلافة الإسلامية، وهذا ما دفعها إلى انتقاد السلفيات الدعوية واتهامها بالشرك لتعاونها مع الحكام والسعي لتثبيت حكمهم بما يخالف عقيدة الولاء والبراء لديهم (الحمادي، 2014، ص 1).

ومما هو جدير بالذكر، إن هذا الفكر تعرض للانتقاد الشديد من معظم علماء المسلمين بمن فيهم رموز السلفية الدعوية على اعتبار أنه يشكل خروجاً واضحاً عن المذهب السلفي بشكل عام والحنبلي بشكل خاص (الحلبي، 2011، ص 10).

يشير التحليل العلمي للخطاب الفكري للتيارات السلفية بجميع اتجاهاتها إلى وجود مساحات من الاتفاق والاختلاف فيما بينها، إذ يتفق الجميع على التداخل بين الحقل الديني والسياسي، ويعتدون أن تطبيق الشريعة وإقامة الدولة الإسلامية أمر عقائدي يدخل في صلب التوحيد (المرصد العربي، 2013، ص 1)، إلا أنهم يختلفون في تعريف الواقع السياسي ورسم استراتيجيات الإصلاح المؤدية لإقامة الدولة السلفية، وكذلك موضوع الولاء والطاعة (كوناكتا، 2014، ص 87). ويمكن توزيع التيارات السلفية في أربعة اتجاهات رئيسية، هي:

الأول: الاتجاه الدعوي العلمي (المحافظ) اختار طريق الدعوة والتعليم، ورفض مبدأ المشاركة السياسية مع الالتزام بواجب الطاعة وعدم الخروج على ولاة الأمر منسجماً في ذلك مع الخط العام للاتجاه السني في هذا المجال (أبو اللوز، 2009، ص 38).

الثاني: متشدد في موقفه من الأحزاب والتنظيمات والمجالس النيابية على اعتبار أنها بدعة غريبة، ويرفض المعارضة السياسية بأشكالها كافة ويتمسك بالوقت نفسه بواجب الطاعة والولاء للحكام ما داموا مسلمين، ومثل هذا الاتجاه المدرسة الجامية.

الثالث: يقف في الوسط بين التيارات السلفية، إذ يقبل بمبدأ العمل السياسي والمعارضة المشروعة، وفي الوقت نفسه يرفض العنف والعمل المسلح في إدارة الصراع الداخلي. وقد مثل هذا الاتجاه السريون أو تيار الصحوة. كما لا يشكك هذا الاتجاه بشرعية الحكام ما داموا يقرون بالإسلام ويربطون مشروعيتهم بمبدأ الشورى والالتزام بالبعدد مع الأمة (الحياة، 2003، ص 1).

الرابع: وهو اتجاه سلفي متطرف، يقوم على مبدأ تكفير الحكام كونهم يحكمون بقوانين وضعية، ويتبنى مبدأ التغيير المسلح من خلال الثورة. ويمثل هذا الاتجاه التنظيمات السلفية الجهادية بجميع فروعها⁽⁹⁾ (أبو اللوز، 2009، ص 40). وعلى الرغم من هذا الاختلاف بين الاتجاهات الأربعة، إلا أنها تتفق جميعها على خطوط عامة في العقيدة، ومراجع فقهية معينة وإن كان هناك اختلاف بينها في قراءة تراثهم وأدبياتهم ابتداءً من ابن حنبل إلى ابن تيمية إلى ابن عبد الوهاب، وتتمثل أهم القواسم المشتركة بينهم فيما يأتي:

1. إعطاء قضية التوحيد موقعاً مركزياً في خطابهم الفكري ورفض جميع المظاهر الدخيلة على الدين عند الفرق الإسلامية الأخرى.
2. يشكل مفهوم الإتياع والابتداع، أي الالتزام برأي الصحابة الأوائل في أمور الدين وعدم ابتداع طقوس دينية جديدة، أحد المفاهيم المركزية في الخطاب السلفي.
3. تقديم النص على العقل رغم استبعاد ابن تيمية حدوث تناقض بينهما (أبو رمان، 2014، ص 49).

المحور الثاني:

نشأة السلفية الجهادية في الأردن وتطورها

المرحلة الأولى: 1994-1991:

ترجع بدايات السلفية في الأردن كتيار فكري إلى عقد الستينيات من القرن العشرين، من خلال عدد من الشباب الذين درسوا في مصر وسوريا ولبنان. وقد شكل وجودها امتداداً للاتجاهات السلفية التي ظهرت في المنطقة خلال هذه المرحلة كاتجاهات إصلاحية ذات مرجعية إسلامية حاولت مواجهة المشاكل القائمة (ابن الحسين، 2011، ص 80). وتبلورت خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين بصورة أكثر وضوحاً من خلال الشيخ ناصر الدين الألباني⁽¹⁰⁾، الذي يعد من أكبر منظري الفكر السلفي خلال هذه المرحلة، والذي أثر بالعديد من الأتباع من خلال نشاطه الدعوي الذي كان يمارسه من مقره بالزرقاء (سويل، 2016، ص 1). ومما هو جدير بالذكر أن ظهور الفكر السلفي في الأردن خلال هذه المرحلة، جاء إلى حد كبير، بتأثير الظروف الاقتصادية الصعبة وحالة الفوضى التي أصابت القومية العربية في أعقاب حرب 1967م (عوف، 2015م، ص 1)، إضافة إلى الدعم السعودي المتزايد في هذه المرحلة للنشاط السلفي (كرايسز، 2005، ص 4).

وفي عقد التسعينيات من القرن العشرين وتحت تأثير نمو الحركات الإسلامية على مستوى المنطقة بتأثير حشد الطاقات الجهادية لحرب أفغانستان، تطورت الحركة السلفية في الأردن وانتقلت من الخط الدعوي التقليدي إلى الجهادي؛ حيث تولدت الاستجابة لدى العديد من الشباب للنداءات الصادرة عن الزعامات الدينية للالتحاق بالجهاد هناك (كرايسز، 2005، ص 4)، وبخاصة أن أحد القياديين في هذه الحرب وهو عبد الله عزام (أردني من أصول فلسطينية).

ومما هو جدير بالذكر أن معظم الأردنيين الذين انضموا إلى صفوف المجاهدين، قد فعلوا ذلك بدافع الانتهازية الاقتصادية أكثر مما هو بدافع القناعة الدينية، وبخاصة أن أكثرهم كان يتسم بمستوى تعليمي متدنٍ، وشكلت رواتب المجاهدين المجزية جاذبية لهم (الأخبار، 2008/8/3)، وقد أصبح النظام السياسي الأردني - الذي كان قلعاً من تنامي نفوذ التيارات الإسلامية وبخاصة المتطرفة، - مرتاحاً لهجرة العديد من العناصر الإسلامية الذين يتبنون فكراً مناهضاً للدولة، والذين بلغ عددهم حسب التقديرات الرسمية بضع مئات (الغد، 2016/12/18، ص 2). وقد أثرت التجربة الأفغانية بعمق بالغ في تشكيل شخصية المجاهدين حيث تلقوا هناك رؤية عالمية سلفية متشددة ومشبعة بالروح القتالية، كما كان عقد من القتال كافياً لتشكيل جيش جيد التدريب، وشبكة قوية من الاتصالات. بعد عام 1989 بدأ المجاهدون بالعودة إلى الأردن أثر انسحاب الاتحاد السوفيتي من أفغانستان، وكان العائدون على الأغلب أشخاصاً غير مرغوب فيهم، إذ لم يكن لديهم أية مهارات عملية قابلة للتسويق، كما لم تكن هناك جهود حكومية لإعادة تأهيلهم، وكان معظمهم من الفقراء (كرايسز، 2005، ص 4). لذلك كان على الأردن أن يواجه خلال هذه المرحلة تحدياً جديداً تمثل بالتحاق هؤلاء العائدين بتنظيمات إرهابية لعدم وجود ما يشغلهم ويسد احتياجاتهم (ابن الحسين، 2011، ص 82).

⁹ مثل: تنظيم جند أنصار الإسلام في العراق والجماعة المغربية المقاتلة، وجماعة النصرة في سوريا وتنظيم أنصار الشريعة في تونس وتنظيم الجهاد والتوحيد في غزة والجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر.

¹⁰ مفكر إسلامي سوري من أصول شركسية ألبانية، جاء إلى الأردن بعد طرده من سوريا في أعقاب الإجراءات الصارمة التي مارستها الحكومة السورية عام 1979 ضد الحركة الإسلامية، التي انتهت بالحملة العسكرية الشرسة على مراكز وجودها في مدينتي حماة وحلب.

ومما زاد المشكلة تعقيداً أمام الدولة الأردنية، أن عودة هؤلاء المجاهدين، تزامن مع أحد أهم التحولات الخطيرة التي أثرت بالمجتمع الأردني ممثلة بعودة حوالي 300 ألف فلسطيني على أثر إبعادهم من الكويت في أثناء حرب الخليج عام 1991 (نون بوست، 2016، ص1)، مما أدى إلى إحداث تحول مجتمعي هام تمثل بإبراز الفجوة بين الفقراء والأغنياء نتيجة للثراء النسبي لقسم كبير من العائدين، ومستوى البذخ الذي يمارسونه في حياتهم اليومية (الغد، 2006/12/18، ص2). كما أن هذه الجماعات جلبت معها مجموعة من الأنماط السلوكية المتحررة القريبة إلى حد كبير من الأنماط السلوكية الغربية غير المعتادة في مجتمع تقليدي محافظ مثل المجتمع الأردني، مما أحدث صدمة ثقافية لأولئك العائدين من أفغانستان (جريدة الأخبار، 3/نيسان/2011).⁽¹¹⁾

ولعدم قيام الحكومة الأردنية بإعادة تأهيل العائدين من أفغانستان، ومتابعتهم من قبل الأجهزة الأمنية كونهم شكلوا جماعات غير منسجمة مع النظام والمجتمع بسبب ما يحملونه من فكر تكفيري متطرف، أصبح أمام هذه الجماعات اختيار أحد ثلاثة خيارات، تمثلت في: العودة إلى أفغانستان، أو الانضمام إلى الشنات الإسلامي في أوروبا، أو الانخراط في الحركات السرية ومحاولة إعادة بناء شبكات كانوا قد أطروها في أفغانستان لمواجهة الأنظمة العربية التي يعدونها - وفق منظورهم الفكري - كافتة (عوض، 2015، ص1).

وقد وجد أولئك الذين أثروا البقاء في الأردن، أن المجال ملائم أمامهم لممارسة نشاطهم، وبخاصة بعد توجه الدولة نحو برنامج الخصخصة الذي كان له انعكاسات سلبية على حياة المجتمع الأردني (الجزيرة نت، 2011)، التي كان من أهم مظاهرها ارتفاع معدل البطالة، بسبب تخفيض حجم الوظائف الحكومية وإلحاق الضرر بالعديد ممن كانوا يشغلون مناصب بيروقراطية، وتقليص سلطة زعماء العشائر، الذين اعتادوا الحصول على حزمة من وظائف القطاع العام، الأمر الذي دفع عدداً منهم للانحياز إلى التيارات الدينية المعارضة (كرايسز، 2005، ص8). ومما عزز هذا الوضع، الذي أصبح عليه الأردن وهياً المجال أمام انتشار الفكر السلفي الجهادي، حالة الإحباط التي تعرض لها الشعب الأردني نتيجة انهيار الدولة العراقية التي كانت تُعَلِّق عليها آمالاً كبيرة، وما تبع ذلك من مفاوضات أردنية إسرائيلية انتهت بمعاهدة وادي عربة عام 1994 المرفوضة من قبل العديد من القوى السياسية القومية واليسارية والإسلامية (العفيف، 2013، ص141)، وقد أدت هذه العوامل إلى بروز راديكالية متطرفة، كان من ملامحها الواضحة قيام (المقدسي)⁽¹²⁾ الذي يعد من أبرز منظري السلفية الجهادية - في التنقل داخل الأردن وإلقاء خطب ومحاضرات ضد النظام السياسي الأردني (شتيكر، 2014، ص3). كما ظهرت خلال هذه المرحلة، نتيجة لهذه الأوضاع، منظمات سرية تتكون في معظمها من الأفغان العرب (أردنيين وغير أردنيين) الراضين لخطوات التطبيع مع إسرائيل. وقد قامت هذه الجماعات بعمليات إرهابية ضد الدولة الأردنية، إلا أنها كانت على نطاق ضيق وتفتقد إلى القدرة اللوجستية والتنظيمية (كرايسز، 2005، ص8).

وهكذا يمكن القول إن طبيعة الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية التي عاشها الأردن وبشكل خاص بعد حرب الخليج عام 1991، أسحت المجال أمام ظهور السلفية الجهادية في الأردن وبلورتها على يد العائدين من أفغانستان، وكان الميلاد الحقيقي لها بعد التقاء الزرقاوي⁽¹³⁾ بالمقدسي في مطلع عام 1993، واتفاقهم على العمل سوياً على تشكيل تنظيم سلفي جهادي منظم في الأردن (أبو الروس، 2015، ص7)، وقد تشكل هذا التنظيم فعلاً عام 1994، والذي سمي كما عرف أميناً وإعلامياً بتنظيم "بيعة الإمام" وقد شكل هذا التنظيم بداية العمل الحركي المنظم للسلفية الجهادية في الأردن، حيث تكاملت الخبرة النظرية للمقدسي بالخبرة العملية للزرقاوي. وقد أطلق هذا التنظيم على نفسه اسم "تيار التوحيد" (جريدة الأخبار، 2011/4/3)، وقامت دعوته خلال هذه المرحلة على أساس تكفير النظام السياسي الأردني، والدعوة لعدم المشاركة في الحياة السياسية وانتقاد القوى المشاركة كافة وبشكل خاص الإخوان المسلمين (ساسة بوست، 2016، ص1).

وكان نتيجة لفكر التنظيم المتطرف أن تم القبض على قيادة التنظيم ممثلة بالمقدسي والزرقاوي وعدد من أعضائه والحكم عليهم بالسجن (شتيكر، 2014، ص1).

المرحلة الثانية: 1994-1999:

كان النشاط الإسلامي المسلح في الأردن قبل إعلان الحكومة القبض على أعضاء تنظيم "بيعة الإمام"، ينتمي إلى روافد متعددة مثل: الأفغان الأردنيين، وجيش محمد وغيرهم. ومنذ عام 1994 بدأ اسم المقدسي العائد من الخليج يبرز في أوساط الشباب

¹¹ في الوقت الذي كان فيه العائدون من الكويت يعيشون حياة البذخ والترف، فقد كان بينهم أيضاً حوالي النصف من الفقراء الذين استقر معظمهم في الزرقاء التي أصبحت بحكم خلفيتها السكانية ساحة ملائمة لبث فكر السلفية الجهادية.

¹² هو عصام طاهر البرقاوي، أردني من أصل فلسطيني ويعد من أبرز منظري السلفية الجهادية.

¹³ هو أحمد فضيل نزال الخلايلة 1966-2006، أردني الجنسية وأحد قيادات تنظيم القاعدة البارزين في أفغانستان ومن ثم العراق.

الإسلامي المتأثر بأفكار سيد قطب، ولم تكن شخصية المقدسي قبل ذلك معروفة جيداً لديهم إلى أن تم القبض عليه كقيادي بقضية "بيعة الإمام" عام 1994 (جريدة الغد، 2006/12/8). ومما هو جدير بالقول إن النظام السياسي الأردني تمكّن، حتى هذه المرحلة، من احتواء التهديد الصادر عن الحركات الإسلامية المتطرفة بشكل مثالي من خلال الاعتماد على جماعة الإخوان المسلمين الذين تم استقطابهم إلى حد كبير لمواجهة الفكر الإسلامي المتطرف. لذلك أصبح واجباً على من يسعى إلى تحدي النظام، أن يواجه جماعة الإخوان وذرعاها السياسي، ممثلاً بجبهة العمل الإسلامي (كرايسز، 2005، ص12). إلا أن التحدي الذي واجهه الدولة في هذا الإطار، تمثل في أن نمو حركة السلفية الجهادية في الأردن، خلال هذه المرحلة، جاء في وقت كان صعباً بالنسبة للإخوان المسلمين، وذلك بسبب الإشكالية التي أصبحت قائمة، بسبب صعوبة التوفيق بين دورهم في مساندة النظام، والمعارضة لمعاهدة السلام مع إسرائيل عام 1994 (نوت بوست، 2016، ص1)، الأمر الذي أدى إلى إحداث انشقاق داخل تنظيم الإخوان إلى فريقين: الأول يميل إلى المسالمة، وعرف باسم "الحمام"، والثاني ذي نزعة قتالية يؤمن بالمقاومة المسلحة مع إسرائيل عرف باسم "الصقور" وكان بذلك أقرب إلى أفكار المقدسي (كرايسز، 2005، ص9). ومما عزز ضعف تنظيم الإخوان في مواجهة صعود السلفية الجهادية في الأردن فقدان الثقة بطرحهم السياسي من قبل العديد من الشرائح الاجتماعية التي وضعت عليهم كثير من الآمال. فعلى الرغم من مشاركتهم بفعالية في الانتخابات النيابية خلال هذه المرحلة، وحصولهم على عدد لا يستهان به من المقاعد وصل إلى الربع في المجلس النيابي الحادي عشر المنتخب عام 1989، إضافة إلى الحصول على عدد من المقاعد الوزارية، إلا أنهم لم يتمكنوا من صياغة برنامج سياسي عملي قابل للتطبيق يركز بالدرجة الأولى على هموم المواطنين وأولوياتهم، في إطار مراعاة الظروف القائمة. وبقي برنامجهم في معظمه يدور في إطار شعارات لا يمكن تحقيقها (العفيف، 2013، ص141). وهذا ما أدى إلى تراجع شعبيتهم عند العديد من الشباب الذين أحسوا بخيبة الأمل في طروحات الإخوان غير العملية، واندفاعهم تحت تأثير ظروف صعبة تتمثل بالبطالة والفقر والإحباط، إلى البحث عن البديل الذي يحقق طموحاتهم (نون بوست، 2016). وقد استغلت قيادة السلفية الجهادية، ممثلة بالمقدسي، هذا الوضع في رسم استراتيجياتها التي ركزت بشكل أساسي على جذب الشباب "الساخطين والمستائين" والتحرك بشكل رئيس في إطار شرائح المجتمع الدنيا وجيوب الفقر التي تواجه حياتها أشكالاً من المعاناة (عوف، 2015، ص1). وهذا ما يتضح من خلال اتخاذ المقدسي مدينة الزرقاء مركزاً لإطلاق الفكر السلفي الجهادي، ساعده في ذلك احتواؤها على عدد كبير من العائدين من أفغانستان المهينين جيداً لحمل فكر التيار وتحقيق أهدافه. إضافة إلى احتوائها أيضاً على أعداد كبيرة من الفقراء والمعوزين. وبذا كانت الزرقاء منذ البداية المكان الأمثل لتأثير نشاط قادة الفكر السلفي من ناصر الدين الألباني إلى عبد الله عزام، والمقدسي وأخيراً أبو مصعب الزرقاوي التي تشكل مدينة الزرقاء مدينته ومسقط رأسه (كرايسز، 2005، ص10).

كما كان من العوامل التي لعبت دوراً مهماً في تمدد الفكر السلفي الجهادي وانتشاره في الأردن وفتح المجال أمامه، افتقار العديد من الأئمة والوعاظ من أصحاب الفكر الإسلامي المعتدل الذين ترعاهم وزارة الأوقاف إلى الكفاءة والتدريب والقدرة على الإقناع الذي يمكنهم من الرد العميق المقنع على الخطاب السلفي الجهادي، حيث كانت معظم خطبهم سطحية بعيدة عن الفهم الحقيقي الشمولي للقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وتجانس الواقع في كثير من الأحيان (الجزيرة نت، 2011/5/3).

إن مسار السلفية الجهادية في الأردن، بعد سجن المقدسي والزرقاوي عام 1994 على خلفية قضية "بيعة الإمام"، أخذ منعطفاً أكثر قوة من السابق، حيث فتحت المحاكمات العلنية وما رافقها من زخم إعلامي، باباً لانتشار فكر التنظيم على نطاق واسع، وباتت مفاهيم كُفر الدولة وشرك المجالس النيابية والمؤسسات الحكومية، والحاكمة، والولاء والبراء، شائعة ومعروفة أكثر من السابق. كما وفر السجن لقيادة التنظيم مساحة واسعة للدعوة والكتابة والتأليف (جريدة الأخبار، 2016، ص3). وأتاح نظام السجن من جهة ثانية - (سجن السلط) الذي يطبق سياسة مرنة للزيارات - لقيادة التيار إكمانية الاتصال مع عدد كبير من صغار المجرمين - الذين كانوا يتناوبون على الدخول إلى السجن والخروج منه - وتجنيدهم، إضافة إلى نجاح المقدسي في تعزيز عملية التجنيد داخل السجن، وبخاصة المساجين الذين يمتلكون إحساساً أنهم مهملون ومن غير المحتمل أن يرحب بهم المجتمع بعد خروجهم كونهم أصحاب سوابق، وكان هؤلاء بالذات أهدافاً مثالية لقيادة السلفية (كرايسز، 2005، ص47). لذلك لم يشكل السجن عقبة في طريق زعامة التنظيم، بل على العكس من ذلك، واصلت مسيرتها وأصبح لها نظام خاص، يشرف أبو مصعب الزرقاوي على تطبيقه بكل تفاصيله (سويل، 2010، ص1). كما شكّل السجن مرتكزاً للتجنيد والانتشار في الخارج، حيث ظهرت خلال هذه المرحلة تنظيمات أخرى تحمل الإطار الأيديولوجي للسلفية الجهادية مثل: "تنظيم الإصلاح والتجديد" الذي اتهم أبو قتادة الفلسطيني بقيادته من لندن وكذلك "تنظيم التجديد الإسلامي" (أبو الروس، 2015، ص7).

المرحلة الثالثة: 1999-2002:

على الرغم من إفاة قيادتي التنظيم ممثلة بالمقدسي والزرقاوي من مرحلة السجن واستغلالها نظرياً وعملياً، إلا أن الخلاف لم يلبث أن وقع بينهما، على أثر الإفراج عنهما بموجب العفو الملكي العام الذي أصدره الملك عبد الله الثاني أثر توليه عرش المملكة عام 1999، حيث تبلورت رؤية لكل منهما باتجاه مختلف عن الآخر. ففي الوقت الذي أثر فيه المقدسي البقاء في الأردن ونشر الدعوة من دون صدامات مسلحة مع النظام السياسي الأردني، اتجه الزرقاوي إلى أفغانستان داعياً بالوقت نفسه إلى ضرورة العمل المسلح في الأردن (الأمين، 2014، ص1).

وبذلك أصبح الخلاف بين قيادتي التنظيم بعد مرحلة السجن خلافاً منهجياً في قيادة التنظيم ومساره، وقد تمثلت أهم نقاط الخلاف بانتقاد المقدسي لخروج الزرقاوي مصطحباً معه أبرز عناصر الحركة، الأمر الذي سيؤدي إلى تفرغ الساحة الأردنية من عناصر حيوية لنشاط التنظيم، إضافة إلى ارتكاب الزرقاوي أخطاء جسيمة تتم عن عدم نضوجه الفكري والحركي (سويل، 2010، ص1)، حيث اعتبر المقدسي أن قيادة الزرقاوي لعدد من الأفراد داخل السجن لا يجوز أن ينقلها بسطحيتها إلى العمل التنظيمي المسلح. كما كان المقدسي يرفض العمليات المسلحة ضد الأردن التي كان يديرها الزرقاوي من أفغانستان والعراق التي باء معظمها بالفشل (شتيكر، 2014، ص1)، ويدعو إلى ضرورة الحفاظ على سلمية الدعوة مع التمسك في الوقت نفسه بفكرة تغيير النظام (كرايسز، 2005، ص15). وقد تصاعد هذا الخلاف بعد انتقال الزرقاوي إلى العراق وقيادة تنظيم القاعدة هناك وجذبه للمئات من عناصر السلفية الجهادية في الأردن، وزيادته وتيرة الهجوم على النظام السياسي الأردني ومؤسساته (ابن الحسين، 2011، ص83).

وفي ظل غياب المقدسي - الذي أعيد اعتقاله من قبل السلطات الأردنية في نهاية عام 1999 على خلفية قضايا متعددة تتعلق بنشاطه الفكري المعادي للدولة والحكم عليه بالسجن لفترة استمرت إلى نهاية عام 2005 (كرايسز، 2005، ص12) - سطع نجم الزرقاوي بعد أن اتجه إلى أفغانستان وقام بتأسيس جماعة "التوحيد والجهاد"، وتدريب المجاهدين القادمين من المشرق العربي في معسكره الذي أقامه بالاتفاق مع طالبان في مدينة "هرات" الأفغانية، التي أصبحت منطلق عملياته المسلحة ضد الأردن (ابن الحسين، 2011، ص84).

لقد اتسم نشاط الزرقاوي خلال المرحلة الممتدة من عام 1999-2002 - التي كان ينتقل فيها بين العراق وأفغانستان - بالازدواجية من حيث القيام بالتخطيط والتنسيق من جهة، وتدريب المجموعات لتنفيذ العمليات من جهة أخرى (الأمين، 2014، ص1). وهذا ما أدى إلى بروزه كزعيم منفرد للتيار، بينما تراجع حضور المقدسي، حتى على المستوى الفكري التطويري، وهذا ما دفعه إلى توجيه رسالة من السجن إلى الزرقاوي تحت عنوان "المناصرة والمناصحة" أعلن فيها نقده الحاد لمسار الزرقاوي ورفض منهجيته في قيادة التيار (جريدة الأخبار، 2011/4/11).

ومما هو جدير بالقول إن الترتيب والإعداد للعمليات التي كانت تقوم بها السلفية الجهادية في الأردن خلال هذه الفترة، أصبحت أكثر احتراقاً عن المراحل السابقة لعام 1999 (شتيكر، 2014، ص4) ولعل من أهم العمليات التي نجحت بتنفيذها الخلايا السلفية الجهادية التابعة للزرقاوي، اغتيال الدبلوماسي الأمريكي لورنس فولبي عام 2002 وتفجيرات عمان 2005 (كرايسز، 2005، ص15).

المحور الثالث:

اغتيال الدبلوماسي الأمريكي لورنس فولبي

(دراسة حالة)

أولاً: الدوافع والأهداف:

تعدّ حادثة اغتيال الدبلوماسي الأمريكي "لورنس فولبي" (Laurence Foley) (*14) المدير التنفيذي لوكالة التنمية الأمريكية (USAID) يوم 28/ تشرين الثاني / 2002 من قبل إحدى الجماعات السلفية الجهادية التي أطلقت على نفسها "شرفاء الأردن" (**15).

¹⁴ هو لورنس مايكل فولبي ولد عام 1942 في ولاية بوسطن وتخرج عام 1965 من جامعة ماساتوستش. عمل لمدة سنتين في فيلق السلام بالهند ثم عاد للدراسة وحصل على الماجستير في التأهيل الإرشادي عام 1969 من جامعة سان فرانسيسكو. شغل العديد من المناصب الإنسانية منها مدير مساعد لفيلق السلام ومدير خدمات إعادة التأهيل في ولاية كاليفورنيا ثم مديراً لوكالة التنمية الأمريكية في الأردن (جريدة إيلاف، 2002).

¹⁵ على إثر وقوع الحادث أعلنت جماعة أطلقت على نفسها اسم "شرفاء الأردن" مسؤوليتها عن الحادث وقالت هذه الجماعة التي لم تكن معروفة سابقاً، إن عملية الاغتيال جاءت ردّاً على جرائم الولايات المتحدة، والمتمثلة بالتمادي بدعم إسرائيل وخاصة بعد قرار الكونغرس الأمريكي باعتبار القدس عاصمة أبدية لإسرائيل إضافة إلى سفكهم الدماء في العراق وأفغانستان (2002/.B.B.C. News, 28/Oct).

نموذجاً واضحاً في تجسيد فكر السلفية الجهادية المعادي للأردن وأساليه المباشرة وغير المباشرة في اختيار أهدافه التي يتم من خلالها الإضرار بالمصالح الأردنية (صحيفة إيلاف، 2002، ص1).

كما جسدت هذه الحادثة، بشكل واضح، مستوى التطرف لدى السلفية الجهادية الناتج عن فكرها التكفيرى الذي لا يميز بين المدنيين الأمنيين وغيرهم، وبين من يؤدي دوراً إنسانياً إيجابياً أو دوراً قتالياً سلبياً، وهذا ما جسده حالة "لورنس فولى" الذي كان يقوم بدور إنساني صرف في الأردن، تمثل بالعمل على تقديم العون والمساعدة لتنقية مياه الشرب في الأردن، ودعم الأسر الفقيرة ومشاريع التنمية. وكان قد حصل قبل اغتياله بعدة أيام على جائزة تكريمية من الدولة الأردنية على دوره الإنساني وعطائه المتميز، حيث وصلت مجموعة المساعدات الأمريكية التي قُدمت للأردن من خلاله إلى ما يقارب مليار دولار (جريدة الشرق الأوسط، 2002، ص 1).

كما يبدو من خلال دراسة عملية اغتيال "فولى" أن تنظيم السلفية الجهادية سعى من خلالها إلى تحقيق هدف مزدوج؛ تمثل الأول في ضرب أي هدف لأمريكا (التي يعدها العدو البعيد) يمكن الوصول إليه، بغض النظر عن طبيعته مدنية كانت أم عسكرية، كونه يجعل جميع مصالحتها في إطار الكفر الواجب قتاله وفق منظومته الفكرية، وكان "فولى" بالنسبة للتنظيم يشكل هدفاً مثالياً سهلاً لعدم وجود إجراءات أمنية صارمة على تحركاته كون مهمته إنسانية سلمية.

أما الهدف الثاني: فقد تمثل بتوجيه ضربة للأردن، التي يعدها (العدو القريب) بسبب دورها المحوري في الحرب على الإرهاب، من خلال إلحاق الضرر بالمشاريع التنموية التي تحظى بالدعم الأمريكي (رفايعة، 2002، ص2).

ومما يلاحظ على عملية اغتيال "فولى"، أنها شكلت نقطة تحول مهمة في مسار حركة السلفية الجهادية في الأردن. فقبل عام 2002، كان نشاط الجماعات الإسلامية التكفيرية المتطرفة يفترق إلى التنظيم (جريدة الدستور، 3/ أيلول / 2003، ص5)، وكان معظم العمليات التي أُعلن عن اكتشافها، عبارة عن مخططات لم ينجح أي منها، ويغلب عليها طابع الارتجالية والفردية حسبما كشفت التحقيقات (جريدة الدستور، 17/ أيلول / 2013، ص5). كما أن تسميات هذه الجماعات أُطلقت عليها من قبل الأجهزة الأمنية لتسهيل إجراءات المحاكم للتمييز بين القضايا والمجموعات، وكان من أبرز هذه المجموعات التي تم تفكيكها قبل الوصول إلى أهدافها، "جيش محمد"، و"التغيير الإسلامي"، و"تلاميذ جامعة مؤتة"، و"الأفغان الأردنيين"، و"الألغام"، و"الإصلاح والتحدي" (كريشان، 2004، ص6).

وتشير القراءة الدقيقة لهذه التنظيمات إلى أنه كان يغلب عليها طابع المحدودية والبساطة والاختراق، حيث كان أغلبها يخطط لعمليات محددة أكتشف منظموها بسرعة قياسية، وهذا ما يؤكد حجم الاختراق والحضور الأمني في وسط هذه التنظيمات (جريدة الدستور، 2/ تشرين الأول / 2003، ص 23). كما كانت هذه التنظيمات عبارة عن جماعات وخلايا صغيرة، تفترق إلى قيادات وهياكل تنظيمية وإدارية، وغالباً ما كانت نقطة الاختراق تتم عندما تحاول الحصول على السلاح أو التدريب أو المعونة الفنية (جريدة الرأي، 1/ أيلول / 2003، ص7). إلا أنه بعد عام 2002، تطور نشاط السلفية الجهادية في الأردن من حيث التنظيم والتخطيط والأهداف، كما اتضح ذلك من خلال عملية اغتيال "لورنس فولى"، التي شكلت نقطة تحول جوهرية، أظهرت مستوى الخطر الكبير الذي يشكله هذا التيار التكفيرى على المصالح الأردنية (جريدة الدستور، 20/ أيلول / 2003، ص5). وهذا ما تأكد من العمليات التي قام بها التنظيم في الأردن بعد عام 2002، التي تجلت بصورة واضحة على سبيل المثال في تفجيرات عمان 2005/11/9.

لقد كشفت التحقيقات في حادثة اغتيال "لورنس فولى"، أنها جاءت نتيجة لتخطيط مسبق، بدأ منذ عام 1999، من قبل مجموعة من العناصر السلفية الجهادية المرتبطة بتنظيم القاعدة، مكونة من أصول أردنية وغير أردنية (سويل، 2010، ص1)، قامت قبل تنفيذ العملية بتشكيل تنظيم في الأردن يضم ثلاثة أجهزة رئيسة هي: جهاز التجنيد ومهمته استقطاب العناصر وتدريبها، وجهاز التسليح ومهمته تأمين الأسلحة المطلوبة، وجهاز المعلومات ومهمته تأمين المعلومات اللازمة عن الأهداف المطلوبة. وكان يتبع هذا التنظيم في قيادته إلى أبي مصعب الزرقاوي الذي يدير التنظيم من الخارج (جريدة الرأي، 7/ نيسان / 2004، ص50)، وتمثل الهدف الرئيس للتنظيم في ضرب مصالح أردنية حيوية لإرباك أمنه السياسي والاقتصادي بهدف تشيه عن دوره المحوري في الحرب على الإرهاب (ابن الحسين، 2011، ص 85)، حيث تشير التحليلات الموضوعية أن قيادة التنظيم سعت، من وراء اغتيال فولى، إلى توجيه ضربة للعلاقات الاقتصادية والسياسية بين الأردن والولايات المتحدة، التي يعتمد عليها الأردن في هذا المجال بشكل كبير، بهدف زج البلاد في حالة من الفوضى الأمنية الداخلية، لهذا تم اختيار شخصية "فولى" كونه رئيساً لوكالة دولية للتنمية الاقتصادية تلعب دوراً هاماً في تنمية الاقتصاد الوطني (رفايعة، 2002، ص 2).

ثانياً: الموقف الأردني والأمريكي من الحادث:
أ. الموقف الأردني:

لقد تعاملت الدولة الأردنية مع الحادث بمستوى عالٍ من الاهتمام والتحرك على المستويات كافة. فعلى المستوى الأمني سعت منذ اللحظة الأولى إلى تشكيل هيئات تحقيق على مستوى عالٍ، اتجهت في اتهاماتها نحو عشرات المشتبه بهم من الجماعات الإسلامية التي تم خلال السنوات السابقة تفكيك تنظيماتها، مع الإبقاء على فرضية أن يكون وراء الحادث جهات غير إسلامية تعارض الحرب الأمريكية على العراق (جريدة الدستور، 1/أيلول/2003، ص39).

كما قامت الحكومة في الوقت نفسه بفرض إجراءات أمنية صارمة حول السفارة الأمريكية وبقية السفارات الغربية، وقد جاء هذا الحدث الذي شكل أول عملية اغتيال دبلوماسي غربي في الأردن، في وقتٍ كانت قد تنامت فيه مشاعر الغضب العربية ضد الولايات المتحدة الأمريكية بسبب انحيازها الواضح لإسرائيل وحربها على العراق (23/Oct./B.B.C. News, 2002).

أما على المستوى السياسي، فقد لقي الحدث اهتماماً على أعلى المستويات، حيث قام الملك عبد الله الثاني بزيارة السفارة الأمريكية يوم 29/ تشرين الأول /2002، لتقديم واجب العزاء مؤكداً خلال زيارته على أن اغتيال فوللي لن يثني الأردن عن عزمه في المضي قدماً في مكافحة الإرهاب، وعدم التهاون مع كل من يسعى إلى المس بأمن الأردن واستقراره. كما بين أن هذه الجريمة تعد أمراً "مخزياً"، نظراً لأهمية دور الجهة التي يمثلها "فوللي" في تحسين حياة الأردنيين ودعم المشاريع التنموية (جريدة الرأي، 30/تشرين الأول/2002، ص1)، وهذا ما أكده أيضاً الأمير حمزة بن الحسين ولي العهد في ذلك الوقت من خلال رسالة التعزية التي رفعها إلى السفير الأمريكي في عمان إدوارد غنيم (الدعامة، 2004، ص1)، كما قامت الحكومة بإرسال وزير الخارجية مروان المعشر ووزير التخطيط باسم عوض الله إلى السفارة الأمريكية لاستنكار الحادث، وتقديم تعهدات بمتابعة البحث عن الفاعل وتقديمه للعدالة (صحيفة إيلاف، 2002، ص1).

وعلى المستوى الإعلامي صدّرت الصحف الأردنية افتتاحياتها بإدانة الحادث، معتبرة أن الأردن مستهدف من العملية قبل أمريكا، بهدف خلق حالة الفوضى الداخلية والخارجية، وهذه العملية تخدم بالدرجة الأولى المؤسسات الغربية المتطرفة التي تعمل على تغذية مشاعر الكراهية للعرب والمسلمين، وأن الرد الأمثل على هذه الجريمة هو تعزيز حالة التعاون بين الأردن وأمريكا (الجزيرة نت، 2011، ص1).

ومن جانبها أجمعت العديد من مؤسسات المجتمع المدني والفعاليات الشعبية، حتى المعارضة للسياسة الأمريكية في المنطقة، على رفض أي اعتداء يستهدف الرعايا الأجانب داخل الأراضي الأردنية معتبرة مقتل الدبلوماسي الأمريكي لا يعالج إشكالية العلاقة العربية الأمريكية المتوترة (غرايبة، 2004، ص1).

أما الأحزاب الإسلامية المرخصة فقد اعتبرت أن العملية لا تتسجم مع قيم المجتمع الأردني العربية الإسلامية، وتعد خروجاً عن قيم الإسلام كما جاء بها الرسول صلى الله عليه وسلم بنص القرآن الكريم والسنة النبوية (صحيفة إيلاف، 2002). ويمكن بيان أهم النقاط التي جسدت الموقف الرسمي والشعبي الأردني تجاه حادثة اغتيال لورنس فوللي كما جاءت في العديد من التصريحات والبيانات التي أجمعها بشكلٍ واضح وشامل بيان حزب الوسط الإسلامي بما يأتي:

1. إدانة جميع أنواع الإرهاب الصادر عن أي فرد أو مؤسسة أو نظام سياسي.
2. الإساءة إلى الرعايا الأجانب في الأردن، هو إساءة للأردن مهما كانت الدوافع المحركة لهذا العمل.
3. إن الدين الإسلامي العظيم يمنح حق الأمان لكل من يوجد على أرض الأردن ما دام يحترم قيمه وتشريعاته.
4. ضرورة التصدي للفكر التكفيري المتطرف وبيان فساده وعدم موافقته للقرآن الكريم والسنة النبوية ومقاصد الشريعة الإسلامية.
5. مناقشة الحكومة الأمريكية والشعب الأمريكي بضرورة إدراك أن سياستها في المنطقة ودعمها المطلق لإسرائيل سيؤدي بالنتيجة إلى تنامي العنف والتطرف في المنطقة (صحيفة إيلاف، 2002، ص1).

ب. الموقف الأمريكي:

اتسم الموقف الأمريكي في البداية، بالغضب والتوتر، كما بينت التصريحات الرسمية التي امتلأت بالتهديد لمنفذي العملية والجهات الداعمة لهم (الدعامة، 2002، ص1). ويهدف حماية المصالح الأمريكية في الأردن من اعتداء آخر، قامت الحكومة الأمريكية بتعزيز الإجراءات الأمنية داخل مبنى سفارتها في عمان وبقية المناطق التي توجد بها مصالح أمريكية بالتعاون مع أجهزة الأمن الأردنية، كما صرّح بذلك الناطق الرسمي باسم البيت الأبيض، توني سنو (Tony Snow) (موقع بي بي سي نيوز، 2002).

كما أصدرت في الوقت نفسه قراراً يقضي بسحب دبلوماسيتها من عمان، أُبلغ هذا القرار للملك عبد الله الثاني من خلال وزير الخارجية الأمريكي كولن باول (Colein Paul) وذلك لتخوفها من حجم الخطر الذي أصبح يشكله الزرقاوي وتنظيمه على رعاياها (إيلاف، 2002، ص1).

وعلى الرغم من امتعاض الحكومة الأردنية من القرار الأمريكي، نظراً لما ستركه على الأردن من انعكاسات سلبية، إلا أنها (أي الحكومة) اعتبرته كما بينت في تصريحاتها بأنه غير مؤثر على العلاقات الأردنية الأمريكية مؤكدة في الوقت نفسه على حق الولايات المتحدة في القلق على أمن دبلوماسيتها ومواطنيها في جميع أنحاء العالم (الدعامة، 2002، ص1).

وعلى الرغم من الموقف الأمريكي المتشدد الذي أعلن في البداية، إلا أن الحكومة الأمريكية لم تلبث أن أعادت النظر في صياغة موقفها بشكل اتسم إلى حد كبير بالليونة، والفصل ما بين موقفها المتوتر من عملية الاغتيال وعلاقتها بالأردن وقد جاء هذا التحول بعد أن لمست الموقف الأردني الذي أدان الجريمة بشدة، من جانب، وجديّة الأجهزة الأمنية الأردنية في متابعة الجناة والقبض عليهم بسرعة كبيرة من جانب آخر (شتيكر، 2014، ص4)، وهذا ما تأكد من خلال تصريحات السفير الأمريكي لوكالة الأنباء الأردنية، التي جاء فيها: "إن نجاح الأجهزة الأمنية في القبض على منفذي عملية اغتيال "قولي" يعد عاملاً مهماً في إعادة النظر بقرار سحب الدبلوماسيين (الرأي، 18/أيلول/2003، ص6)، خاصة وأن القرار لم يكن إلزامياً، فعلى الرغم من صدوره، إلا أنه لم يتقدم أي من الدبلوماسيين الأمريكيين العاملين في الأردن بطلب المغادرة، الأمر الذي يؤكد ثقتهم بمستوى الأمن والاستقرار العالي في الأردن (جريدة الشرق الأوسط، 2002).

وحول التعاون الثنائي بين الأردن والولايات المتحدة في المجالات السياسية والتنمية الاقتصادية أكدت التصريحات الأمريكية - بعد نجاح الأجهزة الأمنية في اعتقال منفذي العملية - على ثقتها بالدولة الأردنية وعزمها على الاستمرار في تطبيق برامجها التنموية في الأردن والتعاون على المستويات كافة (غرايبة، 2004)، وهذا ما تأكد أيضاً من خلال تصريحات الناطق الرسمي باسم الحكومة الأمريكية في 27/أيلول/2003 التي ثمنت مستوى المهنية العالية والمصادقية التي يتسم بها الأردن في مكافحة الإرهاب، وتحقيق حالة الأمن والاستقرار العالمي (جريدة الرأي، 18/أيلول/2003، ص6).

ومما هو جدير بالقول إن الولايات المتحدة الأمريكية، ووفقاً للتصريحات الرسمية الأردنية والأمريكية المتعددة حول حادثة اغتيال لورنس فولي، احترمت حق الأردن السيادي على أراضيها، حيث لم تتدخل في عملية التحقيقات، كما لم تطالب بتسليمها المجرمين بعد القبض عليهم وإدانتهم، بل تركت العملية بمجملها للسلطات الأردنية تعالجها بصورة منفردة سواءً أكان هذا في مرحلة التحقيق أم مرحلة المحاكمة (جريدة الدستور، 7/نيسان/2014، ص52).

ثالثاً: محاكمة المتهمين:

بعد القبض على المتهمين بحادثة اغتيال لورنس فولي وإجراء التحقيق معهم من قبل الأجهزة الأمنية، وعرضهم على المحاكمة التي استمرت لأكثر من سنتين في محكمة أمن الدولة تم إدانة أحد عشر شخصاً في العملية من تنظيم السلفية الجهادية بزعامة أبي مصعب الزرقاوي، زعيم تنظيم القاعدة في العراق الذي كشفت التحقيقات أنه المسؤول الرئيسي عن التخطيط والتمويل (جريدة الدستور، 17/نيسان/2004، ص52).

وقد صدر حكم الإدانة بالمتهمين على النحو التالي:

أولاً: الإعدام شنقاً لكل من: أحمد فضيل الخلايلة (الملقب بأبي مصعب الزرقاوي) أردني الجنسية، زعيم التنظيم والمخطط والممول لعملية الاغتيال. سالم سعيد بن صويت، ليبي الجنسية، المنفذ الأول، ياسر فتحي فريجات، أردني الجنسية، مساعد المنفذ، شاكر بن يوسف العبسي، فلسطيني الجنسية، محمد رضوان، سوري الجنسية، معمر الجغبير، أردني الجنسية، أحمد حسين حسونة، سوري الجنسية، محمد عبد الرحمن طاهر، سوري الجنسية.

ثانياً: الأشغال الشاقة لكل من: محمد أمين، أردني الجنسية من أصول فلسطينية، نعمان صالح الهرش، أردني الجنسية من أصول فلسطينية. محمد ديمس، أردني الجنسية (جريدة الرأي، 7/نيسان/2004، ص50).

وقد تم تنفيذ العقوبة شنقاً حتى الموت بكل من سعيد سالم الصويت، ومساعدته فتحي فريجات يوم السبت 11/3/2006 في مركز إصلاح وتأهيل سواقة جنوب عمان (جريدة الرأي، 12/أذار/2006)، أما البقية فلم تنفذ بهم العقوبة كونهم فارين خارج الأردن، باستثناء معمر الجغبير الذي تم القبض عليه فيما بعد بالعراق وتسليمه للأردن، التي قامت بدورها بإعادة محاكمته وفقاً للقوانين الأردنية كون الحكم صدر بحقه غيابياً، وبعد إعادة المحاكمة تم إلغاء الحكم السابق (الإعدام شنقاً)، وإصدار حكم جديد تمثل بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات (جريدة الدستور، 29/5/2006، ص6).

الخاتمة والنتائج

من خلال تحليل طبيعة الظروف والمؤثرات الدولية والإقليمية والمحلية التي تعرض لها الأردن خلال الربع الأخير من القرن العشرين، يمكن تحديد مجموعة من العوامل أسهمت إلى حد كبير - بشكل مباشر وغير مباشر - في نشأة الحركة السلفية الجهادية وتطور نشاطها في الأردن كتيار ديني تكفيري متطرف، يقوم على أسس ومركزات منظمة جعلت منه منذ بداية العقد الأخير في القرن العشرين قوة تشكل تحدياً واضحاً يهدد أمن الأردن واستقراره، ويمكن بيان هذه العوامل على النحو الآتي:

1. الانعكاسات السلبية للأزمة الاقتصادية التي برزت ملامحها منذ عام 1989، وتمثلت أهم مظاهرها السلبية بارتفاع معدل البطالة والفقر، بشكل دفع العديد من شرائح المجتمع نحو التضادم مع الحكومة، الأمر الذي فتح المجال واسعاً أمام الجماعات الدينية المتطرفة لاستثمار هذا الوضع لصالحها، على الرغم من سعي الحكومة لاحتواء الموقف من خلال تطبيق العديد من سياسات الإصلاح الاقتصادي.

2. استحواذ الأجهزة الأمنية خلال هذه المرحلة على دور مهم في إدارة الدولة، فعلى الرغم من أن الأردن يعدّ بكل المقاييس، بعيداً كل البعد عن كونه دولة بوليسية قمعية، ويمتلك منظومة تشريعية وقانونية ركزت إلى حد كبير على الحقوق والحريات بشكل يفوق معظم دول المنطقة، إلا أنه نتيجة لخطورة الأوضاع الأمنية على المستوى العربي والإقليمي، اضطرت الدولة إلى فرض رقابة صارمة خلال هذه المرحلة على الحريات السياسية والفكرية.

وعلى الرغم من إعادة تفعيل المسار الديمقراطي منذ عام 1989، إلا أن العديد من المحددات الشديدة بقيت، بسبب عدم نضوج وعي سياسي كافٍ في الأردن - لأسباب متعددة - قادر على تمكين المجتمع وقواه الاجتماعية والسياسية من التعامل بإيجابية مع الديمقراطية، كأسلوب ونهج حياة كما هو الحال في الدول الديمقراطية الغربية الناضجة.

3. عدم وجود معارضة سياسية ناضجة، ممثلة بأحزاب سياسية فاعلة على أرض الواقع، باستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي الذي يفنّد لبرنامج عملي قابل للتطبيق يواكب تطورات العصر، إضافة إلى دوره السلبي في كثير من الأحيان نتيجة مقاطعته المشاركة في الحياة السياسية وبخاصة البرلمانية والاكتفاء بدور التنظير عن بعد، وإطلاق شعارات فقدت مصداقيتها عند شرائح واسعة من المجتمع.

4. ضعف المجالس النيابية الممثلة للشعب في أداء دورها الرقابي والتشريعي. فعلى الرغم من تشكيل هذه المجالس منذ عام 1989 وممارستها دور مهم في مجال الرقابة السياسية والتشريع، إلا أنها من جانب آخر، لعبت دوراً رئيساً في ترسيخ حالة الإحباط داخل المجتمع نظراً لعدم فهم العديد من النواب لمفردات العمل النيابي ومتطلباته والمصداقية في محاربة المحسوبية والفساد، بل تمادي العديد منهم في تأصيل هذه الظاهرة التي وجدوا بالأصل من أجل محاربتها، وهذا ما أدى إلى إضعاف ثقة العديد من شرائح المجتمع في مؤسسات الدولة، وتوليد مشاعر سخط لديهم دفعتهم إلى البحث عن جهات أخرى تحقق آمالهم، ووجدوا في خطاب التنظيمات الدينية المتطرفة ما يرضي سخطهم. ومما عزز ذلك انتشار ظاهرة الفساد على عدة مستويات، والتلاعب بالمال العام من قبل عدد من المنتهزين لغايات شخصية في ظل عجز المنظومة القضائية عن إدانتهم، الأمر الذي عزز حالة الإحباط وتراجع مستوى الثقة بمؤسسات الدولة.

5. تنامي المشاكل الاقتصادية وتعثر برامج الإصلاح والتنمية بسبب صعوبة التحديات القائمة على المستويات كافة، وعجز الحكومات والمجالس النيابية المتتالية، عن إيجاد حلول جذرية ملموسة وفقاً لوعودها وبرامجها المعلنة، في الوقت الذي سيطرت فيه حالة الإحباط ومشاعر الغضب والإحساس بخيبة الأمل على شرائح واسعة من المجتمع، نتيجة انهيار الدولة العراقية التي كان يعلق عليها كثير من الآمال، وزيادة التدخل الأمريكي في المنطقة وانحيازه الواضح لإسرائيل، التي تتماهى يوماً بجرائمه ضد الشعب الفلسطيني بصورة متنامية. وقد هيأت هذه العوامل المجال أمام الأيديولوجيات الدينية المتطرفة، للوصول إلى العديد من شرائح المجتمع، وبخاصة التي تقف موقف الاستعداد مع النظام السياسي الأردني.

6. تمثلت الإشكالية الكبرى في مواجهة تنامي فكر السلفية الجهادية، في أن الدولة سعت خلال عقد من الزمان إلى تطوير استراتيجية غلب عليها الطابع الأمني، والذي اعتمد بشكل أساسي على قدرة الأجهزة الأمنية واحترافها العالي في الاختراق، من دون الالتفات بصورة كافية إلى العامل الفكري الوقائي والحد من الأسباب الداخلية والخارجية المحفزة على تنامي نشاط هذا التيار. حيث أثبتت التجربة محدودة تأثير أسلوب المعالجة الأمنية، فقد عرّض أسلوب المواجهة الأمني للمعارضة الدينية، الحكومة في كثير من الأحيان، إلى النقد الشعبي بحكم العاطفة الدينية للشعب الأردني كشعب مسلم ينظر بإيجابية إلى كل دعاة الدين وما يطرحونه من أفكار، بغض النظر عن خلفياتهم وأهدافهم. لذلك كان الخيار الأمثل أمام الحكومة هو تطبيق استراتيجية تجمع ما بين الإجراءات الأمنية وتحسين الأحوال المعاشية على

أساس مبدأ العدالة وتساوي الفرص من جانب، وعزل دعاة السلفية الجهادية من خلال تعزيز دور علماء الدين المعتدلين من ذوي الفكر النير والفهم العميق لنص القرآن والسنة، من خلال كافة المواقع المؤثرة في تشكيل الرأي العام.

وعلى الرغم مما شهدته مرحلة ما بعد تفجيرات عمان عام 2005 من توجه واضح في التركيز على الجانب الفكري في مواجهة الخطاب الديني المتطرف، كما يتضح ذلك من خلال رسالة عمان، والندوات والأنشطة الثقافية المتعددة التي تنبه إلى حقيقة الفكر المتطرف وسبل الوقاية منه، الأمر الذي كان له نتائج إيجابية ملموسة إلى حد ما، إلا أن أغلب هذه الأنشطة والفعاليات تركز على الجانب الإعلامي النظري، دون الاستناد إلى استراتيجيات مبنية على أسس علمية قادرة على تحقيق إنجاز ملموس في تطوير وعي ديني أصيل على أرض الواقع قادر على مواجهة التطرف.

7. عدم اهتمام الحكومة بفتح المجال أمام صعود رموز فكرية وفقهية معتدلة؛ لها شعبية واسعة، وتمتلك القدرة على التأثير الإيجابي، من خلال تقديم خطاب ديني يدفع نحو فهم عصري متقدم للإسلام.

التوصيات

توصي الدراسة بما يلي:

1. وضع استراتيجيات وفق أسس علمية مدروسة، تقوم على أساس العدالة والمساواة للحد من ظاهرة البطالة والفقر وتطبيق برامج مكثفة تركز على بناء القدرات وبشكل خاص في المناطق المهمشة، التي تشكل بيئة ملائمة للتنظيمات المتطرفة، والتقليل في الوقت نفسه من الآثار السلبية الناجمة عن سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تمثلت بالإجراءات التقشفية التي مست الجوانب الضرورية من حياة الفئات الفقيرة. وذلك من خلال توجيه الإجراءات والإصلاحات نحو الحد من الفساد والتبذير الحكومي في المصروفات.
2. توسيع آفاق المشاركة الفعلية في الحياة السياسية من خلال دعم المؤسسات الحزبية والنقابية، وتطويرها وإيجاد منظومة إعلامية على مستوى عالٍ من المهنية والمصداقية والحرية المسؤولة، تركز بالدرجة الأولى على قضايا الوطن وأولوياته.
3. تطوير المنظومة التشريعية والقضائية على أساس مبادئ العدالة والنزاهة ووضع ضوابط صارمة للحد من ظاهرة المحسوبية والفساد لإعادة بناء جسور الثقة بين المواطن والسلطة.
4. مصادقية الحكومات في تنفيذ برامجها الوزارية بأسلوب فاعل وفق معايير عصرية وجدول زمني محدد ومن خلال منهج يتسم بالشفافية والحاكمة الرشيدة، والمهارة في الاتصال والتفاوض وبناء التحالفات مع القوى المختلفة وبشكل خاص قوى المعارضة الإسلامية.
5. إيجاد مجالس نيابية تمثل الشعب تمثيلاً حقيقياً وقادرة على أداء دورها التشريعي والرقابي بفعالية، يكون هدفها الحقيقي خدمة الصالح العام وليس مصالح شخصية أو فئوية، وذلك عن طريق بناء ثقافة وتنمية سياسية، تعتمدان توجيه المواطن نحو اختيار الأفضل.
6. الاستمرار في تطوير المنظومة الأمنية بجميع قطاعاتها، وجعلها دائماً على مستوى عالٍ من المهنية والاحتراف بما ينسجم مع تطورات العصر ومواجهة التحديات، واحتواء المتغيرات المفاجئة قبل وقوع الضرر. مع التركيز على ضبط الحدود وعمليات الدخول والخروج إلى الأراضي الأردنية من خلال وسائل التكنولوجيا العصرية، وتطوير أنظمة دقيقة للرقابة الداخلية كإجراء وقائي لمنع أي حالة استقطاب تستهدف شخصاً أو فئة.
7. سعي الحكومة، من خلال مؤسساتها الدينية والثقافية والتعليمية والإعلامية، إلى ترسيخ مبادئ الإسلام وقيمه السمحة، وتشجيع الأئمة والدعاة وعلماء الدين من ذوي الكفاءة والمقدرة والفكر المعتدل، على التصدي لفكر التنظيمات المتطرفة، وإعداد فرق على مستوى عالٍ من الاختصاص والفهم الحقيقي للإسلام لمواجهة هذه التيارات.
8. التنسيق المشترك بين مؤسسات الدولة كافة، لوضع استراتيجيات متفق عليها تطبق تحت إشراف أهل الاختصاص من أكاديميين وعلماء دين وأجهزة أمنية، مع المراجعة المستمرة لهذه الاستراتيجيات بما يتفق مع التطورات العصرية.
9. تركيز الجامعات ومراكز البحث العلمي على إجراء مزيد من الدراسات العلمية حول دوافع التطرف وأسبابه وطرق التغلب عليه، على أن يؤخذ بها فعلاً في مراكز صنع القرار عند رسم الاستراتيجيات المطلوبة.
10. إعادة تأهيل كوادر الشباب المغرر بهم وذلك عن طريق إعادة بناء فكرهم وتهيئة الطرق أمامهم للانخراط في المجتمع. تعديل مناهج التدريس وأساليبه على المستوى المدرسي والجامعي بحيث يمكن ضبط التكوين العقدي والثقافي للشباب والدارسين.

المصادر والمراجع

- ابن منظور، م - (10م) بيروت، لسان العرب، الجزء السادس، دار صادر.
- ابن الحسين، ع- (2001) عمان، فرصتنا الأخيرة، السعي نحو السلام في زمن الخطر، ط2، دار الشامي.
- أبو اللوز، ع- (2009) بيروت، الحركات السلفية في المغرب 1976-2004، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية.
- أبو رمان، م- (2011)، عمان، حاكمية الله وسلطان الأمة، الفكر السياسي للشيخ محمد رشيد رضا، وزارة الثقافة.
- أبو رمان، م (2010)، بيروت، الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي، ط1، الشركة العربية للأبحاث.
- أبو رمان، م- (2014)، عمان، أنا سلفي، مؤسسة فريدريش بيرن.
- تقرير كرايسز جروب (Crisis Group)، (2005)، رقم (47) حول الشرق الأوسط، 23 تشرين الثاني.
- الجامي، م- (2009)، قرّة عيون السلفية بالإجابة على الأسئلة الكونية، ط1، دار ابن رجب.
- حجازي، أ- (2013)، القاهرة، دراسات في السلفية الجهادية، ط2، مدارات للأبحاث والنشر، ط1.
- الحلبي، ع- (2011)، عمان، هذه هي السلفية، دعوة الإيمان والأمن والأمان، ط1، منتديات كل السلفيين.
- الرفاعي، م- (1995)، واشنطن، المشروع الإصلاحية، ط1.
- طه، ع- (1977)، بيروت، العمل الديني وتجديد العقل، ط2، المركز الثقافي العربي.
- عبد الخالق، ع- (2006)، الكويت، السياسة الشرعية في الدعوة إلى الله، ط1، شركة بيت المقدس.
- عبد الغني، ع (2008)، بيروت، الحركات الإسلامية في لبنان (إشكالية الدين والسياسة)، دار الطليعة.
- عبد الغني، ع (2006)، بيروت، حاكمية الله وسلطان الفقيه، قراءة في خطاب الحركات الإسلامية المعاصرة، دار الطليعة.
- عمارة، م- (1997)، القاهرة، الفكر الإسلامي، ط2، دار الشروق.
- كوناكتا، ح- (2004)، الرياض، النظرية السياسية عند ابن تيمية، ط1، مركز الدراسات والإعلام.
- هنيئة، ح (2010)، عمان، السلفية المحافظة، إستراتيجية أسلمة المجتمع، مؤسسة فريدريش بيرن.
- الوادعي، م- (2003) صنعاء، هذه دعوتنا وعقيدتنا، ط1، دار الآثار.
- جدعان، ف (1988)، السلفية جذورها وتحولاتها، مجلة عالم الفكر، المجلد 26، عدد 3، ص 61-68.
- شتيكر، د- (2014)، السلفيون الجهاديون في الأردن، المرصد السياسي، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط، عدد 2248، 5 أيار، تاريخ الدخول 2017/7/20، رابط: <http://www.gnashingtoninstatey.org/policy>.
- عبد الغني، ع (2010)، السلفية الجهادية والفرق الناجية، مجلة الدفاع الوطني، عدد 63، رابط: <http://www.ebarmy.gov.lb/articalasp>.
- الغيفي، أ. (2013)، عمان، مجلس النواب الأردني الرابع عشر 2013، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 1، مجلد 40، الجامعة الأردنية، ص 140-144.
- الحمادي، س. (2014)، قراءة في مصطلح الجهادية السلفية، موقع الحوار المتمدن، 19/يونيو/2014، تاريخ الدخول 2017/7/18، رابط: www.alhewar.org.debat/show.
- سويل، ك- (2016)، تاريخ السلفية في الأردن والجهاد في سوريا، موقع بوست نون، 16/مارس، تاريخ الدخول 2017/7/19، رابط: www.noonpost.org.
- عوف، م- (2015)، سلفية الأردن الجهادية الولادة والعلاقة مع الحكومة، 16/ديسمبر، موقع ساسة بوست، تاريخ الدخول 2017/7/21م، رابط: <http://www.saso.pos.com/ordaian-sulafisty>.
- غرابية، أ- (2004)، مقتل الدبلوماسي الأمريكي في عمان ومسار العنف في الأردن، موقع الجزيرة نت، 2004/10/30، تاريخ الدخول 2017/7/19، رابط: www.aljazeera.net.
- موقع B.B.C News (2002)، مقتل الدبلوماسي الأمريكي، 28/أكتوبر/2002، تاريخ الدخول 2017/7/17، رابط: www.bbc.News.
- موقع الجزيرة نت (2011)، السلفية الجهادية في الأردن، 5/3، تاريخ الدخول 2017/7/19، رابط: <http://aljazeera.net/new/arabic>.
- موقع المرصد العربي للنظر والإرهاب، (2013)، ما هو الفكر السلفي؟، 25/نيسان، تاريخ الدخول 2017/7/17م، رابط: arabobservation.com 6952=.
- موقع جريدة الحياة (2015)، الحركات السلفية الجهادية، 4/تموز/2014، تاريخ الدخول 2014/7/4، رابط: www.alhyat.com.articles 3377997/.
- موقع صحيفة إيلاف الإلكترونية (2002) اغتيال فولي، 30/أكتوبر، تاريخ الدخول 2017/7/20، رابط: elaphjournal.com/web/archive.
- موقع نون بوست، (2016)، تمدد السلفية الجهادية بين شباب الأردن، 21/أغسطس، تاريخ الدخول 2017/7/19، رابط: www.noonpost.org.content 13527/.

- أبو الروس، خ-(2015) الكويت، السلفية الجهادية الأردنية، جريدة النهار الكويتية، عدد 2056، 7/يوليو.
- الأمين، ع-(2014)، بيروت، السلفية الجهادية في الأردن، جريدة الحياة، 4/ تموز.
- جريدة الأخبار (2011)، السلفيون الجهاديون في الأردن، عدد 139، 3/نيسان.
- جريدة الدستور (2002)، عمان، الشركة الأردنية للنشر، عدد 1/أيلول.
- (2003)، عدد 12967، 1/ أيلول.
- عدد 12969، 3/ أيلول.
- عدد 12983، 17/ أيلول.
- عدد 12998، 2/ تشرين الأول.
- عدد 13016، 20/ تشرين الثاني.
- جريدة الرأي (2002)، عمان، المؤسسة الصحفية الأردنية، عدد 30/تشرين الأول/2002.
- (2003) عدد 12046، 10 أيلول.
- عدد 12064، 18/أيلول.
- (2004)، عدد 12252، 27/نيسان.
- (2006)، عدد 12951، 12/آذار.
- جريدة الغد (2006)، عمان، الشركة الأردنية المتحدة للصحافة والنشر، 12/18.
- الدعامة، م(2002)، مقتل الدبلوماسي الأمريكي، جريدة الشرق الأوسط، عدد 8736، 29/أكتوبر/2002، تاريخ الدخول 2017/7/19، رابط: <http://aawsat.com>.
- رفايعة، ب(2002)، بيروت، اغتيال فولبي، جريدة الحياة، عدد 14468، 10/30.
- السيد، ر- (2007) الكويت، السلفية، جريدة النهار الكويتية، عدد 2139، 1/شباط.
- كريشان، أ(2004)، عمان، الأجهزة الأمنية تفكك تنظيمات إرهابية، جريدة الرأي الأردنية، عدد 12169، 17/نيسان.

Jordan and the Salafi Jihadist Movement 1991-2002 (The Assassination of the American Diplomat Lawrence Foley as a Case Study)

*Ahmad Khlaif Al-Afef, Mhammed Abdul Kareem Mahafza **

ABSTRACT

The study aims at discussing the Salafist Jihadist movement in Jordan, in terms of the statement of its extremist ideological framework and the study of the military activity of the assassination of US diplomat Lawrence Foley. It also studies the nature of international, regional and local conditions which influenced its growth and development in Jordan during the period 1991-2002, in a way that has made it an intellectual and organized movement posing a clear threat to the security and stability of the Jordanian state on one hand and the statement of the state strategy in the face of this challenge on the other hand. Through the adoption of historical analytical method based on many sources and references, The study shows that despite the seriousness of the Jordanian state and its high professionalism and especially the security in penetrating many of the terrorist organizations and dismantling them before implementing their plans this did not prevent Salafi-Jihadist thought - as an extremist ideology hostile to the state - to become a reality that poses a challenge to the state and its policies. This is carried out by three main factors that gave rise to the increasing influence of this thought, which are: Firstly, the dangerous international and regional changes and their negative repercussions on Jordan, in excess of the capacity of the Jordanian state to deal with them, especially the economic ones. Secondly, The focus of the state strategy in the face of extremism on the therapeutic security side, rather than the preventive intellectual aspect, through which the radical jihadist discourse is being besieged and its influence is weakened. Thirdly, the lack of credibility and commitment of many officials in the application of legislation and policies on the basis of the principle of justice and equality; which leads to the establishment of a state of mistrust in state institutions by many individuals and groups, who were mostly prepared by virtue of their psychological and social composition to accept extremist thought, antagonize the state and oppose its policies.

Keywords: Salafi; jihadi; extremism; terrorism; Jordan.

* Al-Balqa Applied University. Jordan, The Hashemite University. Received on 20/8/2017 and Accepted for Publication on 28/10/2018.